وجهة نظر نظرية عن بعض عقبات عمل المترجم القانوني

A Theoretical Perspective on some Difficulties Faced by the Legal Translator in his Workplace

محمد حمزة مرابط

Mohamed Hamza MERABET

قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، (الجزائر)،

merabet.mhamza@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2020/05/12 **تاريخ القبول:** 2020/05/27 **تاريخ النشر:** 2020/12/28

ملخص:

يتميز فعل الترجمة بالصعوبة في الأداء خاصة إذا تعلق الأمر بمجال تخصص كالمجال القانوني، ومع الصعوبة التي تكتنف هذا المجال من مصطلحات يصعب استيعابها بسهولة مع مطلب استخدامها في سياقها الأنسب؛ يجد المترجم نفسه أمام صعوبات أخرى تمثل عقبات ليس من الهين تجاوزها مالم يكن ملما بجميع ما ينطوي عليه مجال عمله واختصاصه من تفاصيل، يتعين عليه الإحاطة بها علما قدر المستطاع قصد تسهيل مهمته وترويض النص الذي بين يديه ليسهل عليه نقله إلى المتلقي بأقل النقائص التي يمكن أن تكون، ولن يتأتى له ذلك إلا بدراسة معمقة لتلك العقبات التي وضعها مجموع منظري ودارسي الترجمة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الترجمة، العقبات، المترجم القانوني، نظرية الترجمة.

Abstract:

Legal translation is considered as one of the most difficult fields to be tackled; regardless the linguistic side a translator may encounter in such texts, there are other challenges to face and might make his mission more complicated, especially when there is no sufficient knowledge about the different aspects a legal text may reflect, that is why it is necessary for a legal translator to have a deep theoretical background on how to tackle such texts in order to bypass the different obstacles hindering him to convey the message correctly.

Keywords: Translation; Difficulties; Legal Translator; Translation Theory.

المؤلّف المرسِل: عذبة خالد المسلماني، **الإيميل:** merabet.mhamza@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد أخذ فعل الترجمة حيزا واسعا من الاهتمام في الأوساط العلمية، ولا يزال لحد كتابة هذه الأسطر يشغل أطر الدراسات الحديثة في مجال تفسير العملية الترجمية، انطلاقا من المجال العام مرورا بالمجالات الأقل تعقيدا ووصولا إلى مجالات الاختصاص التي تكون المأمورية فيها أصعب بالنظر إلى مدى تعقيد المجال في حد ذاته، فعلى غرار المجالات الأخرى احتل مجال الترجمة القانونية مساحة واسعة من الدراسات التي جعلت منه بؤرة اهتمامها، وصار التخصص في مجال دراسة الترجمة القانونية في حد ذاته أمرا بديهيا حسب رأي دارسي الترجمة المحدثين، بل وانتقل المهتمون بهذا المجال إلى تقسيم مجالات دراسة الترجمة القانونية إلى أقسام؛ فمنها ما يعنى بتفسير الفعل الترجمي داخل الإطار القانوني، ومنها ما يسلط الضوء على العثرات التي يقع فيها مجموع المترجمين وإيجاد كيفية استدراك الأخطاء وتصحيحها، ومنها ما يدرس ظاهرة تدوين القوانين ومقارنتها واستنتاج ما يمكن استنتاجه لخدمة المترجم في عمله، وغيرها من الأقسام الأخرى التي تصب في قالب واحد ألا وهو خدمة المترجم القانوني، قصد تحسين عمله وتحقيق الهدف المزدوج المرجو ألا وهو جودة الترجمة ورضا الزبون على حد سواء، ومجال الترجمة القانونية مجال محفوف بالصعاب ويكتنفه الكثير من المجازفة، خاصة وأن المترجم أمام نص حساس مثل النص القانوني الذي يصعب معه التصرف بحرية مطلقة، وعليه كان حريا البحث في هذا المجال وتسليط الضوء على مجمل العقبات التي قد تقف في طريق المترجم استنادا إلى ما توصل إليه دارسو هذا المجال، سنحاول في ورقتنا البحثية هذه تسليط الضوء على بعض هذه العقبات انطلاقا من وجهات النظر التي جمعناها من لدن أخصّائيو مجال الترجمة عموما والترجمة القانونية على وجه الخصوص، وذلك بهدف وضعها بين يدي المهتمين بمجال الترجمة والمترجم القانوني على حد السواء، لتعم الفائدة ويتم الالتفات إلى جوانب أخرى لم يتم التطرق لها، قد تمثل تكملة لما لم يتم ذكره في هذا المقام وتكون بذلك حوصلة كاملة الأركان في مثل هكذا موضوع.

وقد وقع اختيارنا لثلاث جوانب يمثل كل واحد منها عقبة تقف في وجه المترجم القانوني عند تناوله للنص القانوني بالترجمة، فمنها ما يتناول الجانب اللغوي، ومنها ما يخص الجانب القانوني في حد ذاته، ومنها ما له علاقة بالجانب الثقافي الذي ينطوي عليه النص القانوني، ويرجع اختيارنا لهذه الجوانب إلى الأهمية البالغة التي تميزها عن باقي الجوانب الأخرى التي لا يتسع المجال هنا لذكرها.

2. العقبة اللغوية:

1.2 الاختلاف بين اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها:

يعد الاختلاف الكائن بين اللغتين المراد الترجمة بينهما من بين المسائل التي تزيد عملية الترجمة صعوبة وتعقيدا، وقد تناول جمع من دارسي الترجمة هذه المسألة في دراساتهم التي تعنى بنظرية الترجمة، حيث ارتكز مضمونها حول إشكالية

التكافؤ بين الكلمات والعبارات وكذا تقارب المعاني بينها، ومن بين هؤلاء الدارسين نجد كاتفورد Catford، بوبوفيتش Bobovitch وفيناي وداربلناي Vinay & Darbelnet، حيث أرجعوا عدم التكافؤ الذي بدوره يؤدي في بعض الأحيان إلى استحالة الترجمة إلى كون المشكلة تكمن في نقطتين وهما ذات طابع لغوي وثقافي (Bassnett, 1980/1991, p 32)، وهو ما يعني غياب المكافئ كليا سواء من الناحية اللغوية أو الثقافية، حيث أشار في هذا الصدد

جمع من دارسي الترجمة إلى هذه العقبة التي تحول دون اكتمال العملية الترجمية بكونها تختلف نسبيا تبعا للمسافة الكائنة بين اللغات والثقافات وكذا درجة اختلافهما (Bandia, 1993, p 52)، فلا يمكن تصور فعل الترجمة بمعزل عن الثقافة التي بدورها تكمل اللغة، كما أن هذه الأخيرة تمثل مركبا أساسيا للثقافة، وكلاهما يكمل الآخر ويمثلان ثنائية تكمل بعضها بعضا، لذلك يعتبر بعض منظري الترجمة تناول هذه الثنائية بالترجمة ترقية للثقافة والتواصل بين الشعوب على اختلاف ألسنتهم تلعب فيه الترجمة دورا محوريا وأساسيا (Durdureanu, 2010, p 244).

ويرى فريق من الدارسين أن المأمورية لن تكون هينة بالنسبة للمترجم الذي يكون دوما في بحث دائب عن السبل التي تمكنه من نقل مضامين النصوص التي يترجمها بجميع ما تنطوي عليه، و قد يلجأ إلى الاقتراض مع إرفاق شرح لمعنى المفردة أو العبارة، لكن ومع ذلك تبقى مهمة المترجم تكتنفها عراقيل وعقبات مع كثرة المفردات ذات العمق الثقافي والتي يصعب نقلها إلى النص الهدف، كون السبب الرئيسي كما أشار إليه بالار Ballard هو التباعد الزمني، الجغرافي والثقافي الذي يفصل اللغتين (Ballard, 2006, p 75).

وقد أشار في المقابل فريق من المتخصصين في الترجمة القانونية إلى أن مهمة المترجم القانوني قد تكون أسهل عندما يعمل المترجم القانوني بين نظامين قانونيين متقاربين ولغتين متقاربتين، حيث أكد دو غروت De Groot وغيره أن المترجم القانوني الذي يعتمد في عمله على نظامين قانونيين متشابهين مثل القانون المدني المطبق في العديد من البلدان يسهل عمله، بل ويصبح الأمر أسهل بكثير إذا كانت اللغتان متقاربتان من حيث انتمائهما إلى نفس العائلة، وأشار في هذا الصدد إلى أمثلة عن دول تسهل الترجمة بين أنظمتها القانونية مثل الدنمارك والنرويج، وكذا فرنسا واسبانيا (De Groot & René, 1987). غير أن هذا الامتياز غير متاح لكثير من المترجمين الذين يعملون بلغتين متباعدتين كاللغة العربية واللغات الأوروبية على سبيل المثال، وهذا في حد ذاته يمثل عقبة يصعب تجاوزها.

2.2 ندرة المكافئ اللغوي المناسب:

إنّ الاختلاف في تصور العالم يحيلنا إلى القول باختلاف اللغات، والذي هو من المسلمات التي أشار إليها مختلف دارسو اللغات، فكل لغة تصور العالم بطريقة مختلفة عن الأخرى، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن اللغة ما هي إلا أداة للفهم، إنما هي أثر للعقل البشري وتصور للعالم من قبل الأشخاص المتكلمين

(Chabrolle & Marie, 2007, p 90)، هذا الاختلاف في التصورات يؤكده كذلك الاختلاف الكائن بين الثقافات التي لا تتقاسم نفس الأفكار والتصورات عن العالم الواحد، وهذا ما يؤكده باندیا Bandia في حديثه عن الثقافتين الفرنسية والانجليزية حيث قال: "على الرغم من وجود بعض التجانس بين الثقافتين الانجليزية والفرنسية فإنهما لا تتقاسمان نفس التصور عن العالم" (Bandia, 1993, p 55).

وأرجع البعض عدم التكافؤ بين اللغات من حيث عدم وجود تقابل بين بعض المفردات المستعملة في مختلف الأنظمة القانونية إلى غياب ما يقابل هذه المفردات أو عدم توافقها، وفي هذا الصدد أشار دافيد David إلى أن عدم تكافؤ المفاهيم الانجليزية مع ما لدى رجال القانون الفرنسي من مفاهيم بالفرنسية يؤدي إلى عدم ترجمة هذه المفاهيم في لغتهم مثلها مثل المفردات الخاصة ببيئة أخرى غير البيئة التي تحيط بنا، لذلك يغلب في مثل هذه الحالات تشويه معانيها لأجل ترجمتها (René, 1996, p 273)، فتفقد الكلمة معناها الأول لا لشيء سوى بغية تمريرها في اللغة الأخرى.

مع ذلك نجد أن بعض البلدان قد اعتمدت على طريقة الإبقاء على الكلمات الموجودة في اللغة المصدر وترجمة ما حولها من الكلمات الأخرى قصد عدم الوقوع في تشويه معانيها عند ترجمتها، ونجد مثل هذه الممارسات لدى الدول التي تعتمد على أكثر من نظام قانوني كمرجعية، وقد أعطى جيمار Gémar مثالا عن ذلك عند حديثه عن مفردات من القانون الانجليزي لا يوجد ما يقابلها في اللغة الفرنسية بكندا، فيتعمد المترجمون ورجال القانون الإبقاء على هذه الكلمات كما هي في النص الفرنسي للمحافظة على روح ومعنى تلك الكلمة، لأنه لو حصل وتمت ترجمتها قد يؤدي ذلك إلى إفقادها المعنى المراد، بل ويصل الأمر إلى إعطاء معنى مغايرا قد يؤثر على المعنى العام للنص ونسقه (Gémar & Vo Ho, 1990).

وقد أكد فريق من منظري الترجمة القانونية أن التكافؤ التام بين اللغات غير معقول، ناهيك عن التكافؤ في مجال اختصاص معين، كون الفرص تقل مع محدودية المفردات المستعملة في هذا المجال، وهذا ما تؤكده سارسيفيتش Sarcevic لدى حديثها عن المجال القانوني، حيث أشارت إلى أنه يستحيل على المترجم تحقيق التوافق المطلق بين النص المصدر والنص الهدف (European Commission, 2012) ، وهذا يعود في الأساس إلى الاختلاف في المفردات ومختلف استعمالاتها بين اللغتين. ويوافق رأي سارسيفيتش ما أقرته المفوضية الأوروبية من خلال الأيام الدراسية التي تم تنظيمها حول الترجمة وتعدد اللغات في إطار القانون الدولي والأوروبي، حيث أوضحت أن الإشكال لا يكمن في الجانب الاصطلاحي بل على مستوى المفهوم، وحتى وان كان في اللغة الهدف مفردات تترجم شكليا مفردات النص المصدر فلا يعني ذلك أن المعنى المنقول هو نفسه (Sarcevic, 1997, p 238)، وهذا راجع للاختلاف الكائن بين المصطلحات القانونية في كلا اللغتين والذي تختلف درجته بعدا أو قربا، لذلك توصي سارسيفيتش بأن يتمتع المترجم بدرجة معينة من الكفاءة القانونية وأن يكون على دراية بالقانون المقارن، ذلك أن ترجمة المصطلح القانوني تقتضي بالضرورة فهم دلالة

المصطلح القانوني داخل اللغة المصدر والنظام القانوني على حد سواء لأجل القدرة على إيجاد مقابل جزئي أو شبه مساو له في اللغة الهدف ونظامها القانوني (Sarcevic, 2000). لذلك هي تسلم بعدم وجود نصين متكافئين على الإطلاق ليس فقط على مستوى الكلمات بل وحتى على مستوى المعنى بسبب عدم وجود مقابل تام للمفردة القانونية في اللغة الهدف وكذا ثقافتها ونظامها القانوني، ومع ذلك فالمترجم دوما مطالب بإنتاج نصوص تعكس نفس الأثر القانوني للنصوص الأصلية. فسارسيفيتش Sarcevic تعترف أن التطابق المطلق على مستوى اللغة والمعنى ضرب من الخيال ويستحيل أن يكون، وعلى الرغم من ذلك فهي ترى أن مهمة المترجم تكمن في إنتاج نفس الأثر القانوني للنص الأصلي في ترجمته عوض البحث عن ما يقابل المفردات القانونية في اللغة الأخرى (Gémar, 1979, p 44).

3. العقبة القانونية:

1.3 اختلاف القوانين وأسلوبية تدوينها:

يطرح إشكال اختلاف الأنظمة القانونية من مجتمع إلى آخر عقبة أخرى للمترجم الذي يجد نفسه ملزما بنقل الروح القانونية للنصوص من لغة إلى لغة أخرى مع ما تنطوي عليه من صعوبات، وهذا ما يؤكده جيمار Gémar الذي أكد أن الصعوبة الكبيرة الوحيدة التي يواجهها المترجم القانوني في عمله هي تنوع الأنظمة القانونية واختلافها (Cao, 2007, p 29).

ومن الأمثلة الأساسية على الاختلاف الكائن بين الأنظمة القانونية ما نجده بين القانون المدني والقانون المشترك الأنجلوسكسوني، حيث نجد أنهما القانونان الأكثر شيوعا في العالم من حيث الاستخدام، وعلى الرغم من أنهما يمثلان عمادي القانون في العالم الغربي ويتقاسمان العديد من الخصائص التاريخية إلا أننا نجد أن هناك اختلافات شكلية وجوهرية تفرقهما، فعلى سبيل المثال نجد أن تحرير القانون المشترك يرتكز أساسا على السوابق القضائية لذلك تجد الأحكام القانونية طويلة من حيث الحجم وتحتوي على تفكير منطقي، عكس القانون المدني الذي تمتاز أحكامه بالقصر وبالرسمية فيما يخص الطبيعة والأسلوب، كما أنها تستمد مرجعيتها من التشريع فقط، كما أننا نجد أن أحكام القانون المشترك تعرض الوقائع على نطاق واسع لتقارنها أو تميزها عن وقائع القضايا السابقة لتخلص إلى تحديد القاعدة القانونية المتعلقة بالوقائع، عكس أحكام وقرارات القانون المدني التي تحدد المبادئ القانونية ذات الصلة ثم يتم التحقق ما إذا كانت الوقائع تدعم تطبيقها[15]، بمعنى آخر أن القانون المدني يعمد إلى استخدام الأفكار المجردة لأجل ضمان نطاق أوسع لتطبيق القاعدة القانونية، فيكون بذلك دور القضاة أساسيا كونهم هم من يقومون بتفسير القاعدة القانونية وجعلها قابلة للتطبيق على الوضع الملموس.

من جهة أخرى يختلف أسلوب تدوين القوانين باختلاف أسلوبية كل لغة، وهذا بدوره يشكل مظهرا من مظاهر الاختلاف الكائن بين الأنظمة القانونية حتى وان كانت اللغات المدونة بها وكذا المرجعية القانونية ذات منبع واحد، غير

أن النص القانوني المدون في كل لغة وضمن كل نظام يتميز بخصائص فريدة تميزه عن غيره من النصوص الأخرى في لغات أخرى من حيث المضمون، الشكل وكذلك الأسلوب (Gémar, 2016)، وهذا ما أشار إليه جيمار Gémar لدى حديثه عن الاختلافات الكائنة بين اللغتين الفرنسية والانجليزية، حيث أكد إلى أنه وعلى الرغم من القرابة الكائنة بين كلا اللغتين وما تشتركان فيه لغويا إلا أن هناك اختلافات تفرض نفسها فرضا، حيث يؤكد جيمار Gémar أن الاختلاف في أسلوبية اللغة عموما يؤثر حتى في طريقة كتابة نصوص مختصة كالنصوص القانونية، فأسلوب كتابة النص القانوني الانجليزي يختلف كثيرا عن طريقة كتابة قانون نابليون (Gémar, 2016)، ولكلا القانونين أسلوبه الخاص في التدوين، وهذا ما يضيف إلى مهمة المترجم عبئا آخر يتمثل في معرفة أسلوب كتابة القوانين التي يترجم منها واليها.

والنص القانوني بما يتميز به من خصائص كالمعيارية، المعجمية المميزة والأسلوبية الخاصة ما هو إلا نتاج لغة تخصص وهي لغة القانون، والتي تتميز عموما في أغلب النصوص بتلك النبرة المهيبة والرسمية والتي تدفع المترجم إلى نقل تلك النبرة حسب مقتضيات أسلوب تدوين القانون في اللغة الهدف، وقد تطرقت إلى هذه النقطة كاو Cao مشيرة إلى أن مهمة المترجم عند تطرقه للنص القانوني هو الكشف عن المعنى القانوني وفصله عن المعنى العام قبل نقله عن طريق الترجمة إلى اللغة الأخرى (Cao, 2007)، ومعنى ذلك أن يسعى المترجم لنقل المعلومة القانونية وأثرها من النص المصدر مستعينا في ذلك بأسلوب كتابة النص القانوني الهدف، إذ لا يستقيم كتابة نص قانوني اسباني بأسلوب القانون الايطالي على سبيل المثال مع ما يشتركان فيه من متشابهات لغوية، ذلك أن الأسلوبية في التدوين تختلف من لغة إلى أخرى ومن قانون إلى آخر.

وقد تطرقت دزييرزانوفسكا Dzierżanowska إلى ما يطرحه الأسلوب من عقبات للمترجم فيوقعه في أخطاء قد تؤثر بشكل كبير في جودة عمله، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الاتساق الأسلوبي مبدأ أساسي في الترجمة، وأن النص المكتوب بمزيج من الأساليب عرضة إلى أن لا يقرأ بطريقة صحيحة، مؤكدة أن وجود الملامح الخاصة بأسلوب اللغة المصدر في الترجمة والتي تعتبر غريبة على اللغة الهدف لهي دليل على ما أسمته اللاتلاؤم الأسلوبي (Dzierżanowska, 1990)، فلا يمكن تمرير أسلوب غريب في نص مكتوب في لغة أخرى دون أن يدرك القارئ ذلك، خاصة إذا كان ممن هو ضليع بالقانون كالقضاة والمحامين وغيرهم.

2.3 الطابع القهري والإلزامي للغة القانون:

عند تناول المترجم لنصوص متخصصة يجد نفسه مطالبا بالالتزام بقواعد الكتابة في لغة ذلك الاختصاص، وهذا ما يمكن ملاحظته عند تطرقه للنص القانوني الذي يتميز بخصائص تجعل المترجم حريصا على العمل بمقتضاها، وما يمكن قوله عن لغة القانون هو أنها لغة ذات طابع إلزامي وقهري، هذا الطابع الذي يعكس قوة السلطة القضائية المتجسدة في لغة القانون وأسلوبه، لذلك تجد المترجم يسعى دوما إلى نقل تلك الصفة الإلزامية للنص القانوني في ترجمته، ولدى قيامه

بذلك يكون محدود الحرية في اختياراته اللغوية، فهو ينزع إلى المحافظة على تلك الدقة في الكلام الصادر عن رجل القانون دون الابتعاد عن روح النص أو محاولة التصرف فيه، لذلك يؤكد كولسون Colson أن المترجم ولدى تعامله مع نص تقني لا يسمح هذا الأخير بتفضيل الجمال على حساب دقة المضمون (Colson, 1993)، وهذا يعني أن نصا تقنيا مثل النص القانوني يفرض على المترجم أن ينقل مضمونه دون الالتفات إلى الجانب الجمالي، فيكون المترجم محدود الموارد اللغوية المستعملة في ترجمته، ولا يمكنه على سبيل المثال استبدال مفردة مكان أخرى حتى ولو رأى أن تلك المفردة أحسن من تلك التي تم استعمالها.

وخاصية الإلزام هذه التي يتميز بها النص القانوني نابعة – كما أشار إلى ذلك– جيمار Gémar من القرار الصادر عن المشرع والآخذ مصدره من القانون أو الدستور (Gémar, 1980). وهذا ما يضفي عليه صفة الرسمية وينتج عنه الأثر القانوني الإلزامي الذي يعمل بمقتضاه الناس من المختصين وغير المختصين، وعن هذه النقطة يقول سبارير Sparer: "لقد تم تصميم النص القانوني في المقام الأول لتقييد أو إثارة السلوك. فالقانون على سبيل المثال يهدف في المقام الأول إلى منح حقوق أو واجبات" (Sparer, 1999). لذلك يتعين على المترجم دوما الالتزام بنقل ذلك الطابع الإلزامي للنص القانوني الذي يمثل خاصيته التي تجعل منه مصدرا رسميا للسلطة القضائية يستوجب على متلقيه الإذعان له والعمل بمقتضاه.

3.3 غموض والتباس الخطاب القانوني واختلاف تفسيره:

من بين ميزات الخطاب القانوني هي الغموض، وهذا ما يؤكده جمع من العلماء والدارسين الذين ينصب اهتمامهم على النص القانوني، حيث تم تأكيد ذلك من خلال اللقاءات والأيام الدراسية المنظمة في مختلف أنحاء العالم حول موضوع الغموض الذي يكتنف النص القانوني، فكان من بينها لقاء عام 1985 بجامعة جورج تاون أين اجتمع فيها علماء الأنثروبولوجيا، السياسيون، أساتذة اللغة الانجليزية، علماء النفس، أخصائيو علم الاجتماع اللغوي، علماء اللغة ورجال القانون لتناول موضوع اللغة في السياق القانوني، ثم تلاه اللقاء الذي تم عقده عام 1995 بإيفانستون (واشنطن) أين اجتمع لغويون ورجال القانون لأجل بعث حوار حول موضوع المعنى في النصوص القانونية، وقد تمخض عن هذه اللقاءات ميلاد حركة تبسيط أو رفع الغموض الذي يكتنف اللغة القانونية، والمعروف باللغة الانجليزية بحركة المعنى الواضح Plain meaning movement (Levi & Graffan, 1990; Levi, 1995)، لتكون دليلا كافيا على ما تحتويه لغة القانون من مواطن غموض تجعل من عمل المترجم أمرا صعبا للغاية.

كما أن أشغال لورنس م. سولان Lawrence M. Solan المنصبة على تحليل قرارات المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية أظهرت حقائق صادمة، حيث لاحظ سولان Solan بأن القضاة غالبا ما يستخدمون حججا لغوية لأجل تبرير قراراتهم، ولم تكن تلك الحجج منطقية في الغالب، بل غير متناسقة ومثالية للغاية (Solan, 1993)، وهذا ما

يؤدي في الغالب إلى الفهم الخاطئ أو تعدد فهم ما يصدره القضاة بصفة متعمدة، وقد أقر دايفيد ج. ريد David G. Reedمن جانبه أن الترجمات القانونية مليئة بالأخطاء، وأن هذه الأخيرة تساهم كثيرا في إضفاء الغموض على النص (Reed, 1979)،كون هذه الأخطاء ناجمة عن الفهم الخطأ للنص الأصلي في حد ذاته.

من جهته أشار ديديي Didier إلى أن النص القانوني قد يكون غامضا بتعمد من محرره وذلك لأسباب متعددة، وقد يكون هذا الغموض مصدره الكلمات ذات المعاني المتعددة، هذه الأخيرة التي خصص لها ديديي جزءا من كتابه لبيان أقسامها وتصنيفها على حسب نوعها (Didier, 1990). ويشهد تقسيم ديديي على تعدد مصادر الغموض في اللغة القانونية، والذي لايزال لحد الساعة يمثل مجال دراسات على المستوى الدولي لما لهذه المسألة من أهمية بالغة على المستويين المحلي والدولي. ومن الغريب بمحل القول بأن أكثر شيء يخشاه المحامون الدوليون هو قيام المترجمين بإحباط قصد الأطراف بمحاولتهم توضيح البنود التي تم إبقاؤها مبهمة، ملتبسة أو حتى غامضة عن قصد، لذلك تجد أن فريقا من الدارسين يوصون المترجمين بعدم توضيح النقاط المبهمة، الملتبسة أو الغامضة (Rosenne, 1983)، وقد يكون ذلك في سبيل الأمانة التامة بالنسبة للنص الأصلي أو غيرها من الدوافع الأخرى التي قد يفهم فحواها المترجم لدى دخوله حيز المترجمين المتمرسين.

وفي نفس السياق السابق، ودائما داخل حلقة تناول النص القانوني بالترجمة يدعو جمع من دارسي هذا المجال المترجم إلى نقل الغموض في النص الهدف وعدم محاولة تأويل، تفسير أو شرح أي جزئية قد تبدو غامضة، كون هذه الأخيرة من المحتمل أن تكون واردة عمدا، وقد يؤدي توضيحها إلى فقدان النص لجزئية كانت تمثل عنصرا أساسيا في بنيته. بالتالي يكون واجب المترجم حينئذ نقل ما قيل في النص الأصلي وليس ما يعتقد أنه كان يجب قوله على حد تعبير سوزان سارسيفيتش Susan Sarcevic (Sarcevic, 1997).

4. العقبة الثقافية:

1.4 عقبة المفردات ذات البعد الثقافي الواردة في النص القانوني:

لا تزال الثقافة حسب دارسي الترجمة من أكثر المواضيع إسالة للحبر في الأوساط العلمية التي تعنى بالترجمة والعائق الأكثر شيوعا بالنسبة للمترجمين، حيث تؤكد أني بريسي AnnieBrisset أن الثقافة توجه وتجسد تأويل النص الأصلي وذلك بتدخلها بين ذاتية المترجم والنص المراد ترجمته (Brisset, 1998)، وهذا يعني أن الثقافة تفرض على المترجم حدودا لا يمكن له تجاوزها عند ترجمته، فلا يحق له حرية التصرف في النص لأن هذا الأخير بالثقافة التي تميزه يمثل وسطا لمقاومة مختلف أشكال التأويل الخطأ، الحذف، الزيادة وغيرها من ألوان التطبيع.

وقد أشارت ماري سنيل هورنبي Mary Snell-Hornby أن مدى إمكانية ترجمة أي نص تختلف حسب درجة رسوخه في ثقافته الأصلية وبعد المسافة التي تفصل الخلفية الثقافية للنص الأصلي والجمهور الهدف من الناحية الزمنية والمكانية (Snell-Hornby, 1988)، فكلما كان النص الأصلي مصدرا لتجلي ثقافته كلما صعب على المترجم نقله بالترجمة، وكلما كانت الفجوة الزمنية والمكانية كبيرة بين ثقافة هذا النص وثقافة الجمهور المتلقي كلما تعذر على المترجم التقريب بينهما، أضف إلى ما سبق أن المترجم محدود الإرادة فيما يخص استعماله لجانبه الإبداعي لتجاوز عقبات الترجمة، وذلك راجع في الأساس إلى طبيعة النص التي تفرض قيودا وحدودا يلتزم المترجم بعدم تجاوزها، لأن المترجم مطالب بالأخذ بعين الاعتبار نوع النص، بنيته، الدلالة التي يتضمنها، وكذا التقاليد والأعراف المتجلية فيه والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة التي هو بصدد النقل إليها عن طريق لغتها، هذا النقل الذي يكاد يجزم منظرو الترجمة على أنه لا يسلم نص من نقائص في الترجمة بين ثقافة وأخرى، بل ويؤكد فريق منهم أن النقل اللغوي متاح وممكن بين اللغات بينما يستحيل نقل الثقافات بصفة مباشرة دون الوقوع في تحريفات فضيعة (Mohanty, 2005).

ولتجاوز مثل هذه التحريفات وملء الفجوة التي تفصل بين الثقافتين أرشد كل من نايدا وتابر Nida & Taber المترجمين إلى اتباع منهجية الترجمة بالمعنى مع الاقتراب في الصياغة إلى اللغة المصدر وإرفاقها بشروح هامشية (Nida & Taber, 1969)، وذلك قصد تمرير المعنى بطريقة أسهل مع البقاء في حدود لغة وثقافة النص المصدر وتقريب المسافة التي تفصل النصين الأصلي والمترجم، وغير بعيد عن رأي نايدا وتابر ما أشارت إليه كل من بولوكات وأثاري نيكازم Boloukat & Athari Nikazm حيث اتفقتا معهما في وضع الشروح الهامشية واختلفتا معهما في طريقة ترجمة المفردات ذات الشحنة الثقافية، إذ اقترحتا منهجية الاقتراض عوض الترجمة بالمعنى المشار إليها آنفا، وقدمتا مثالا عن ترجمة الخصوصيات الثقافية من اللغة الفارسية إلى اللغة الفرنسية وهي مفردة Halva التي تدل على الحلوى الإيرانية المقدمة في المناسبات، حيث اتفقتا أن نقل مثل هذه المفردة بترجمتها يستحيل، لذلك يتعين على المترجم تركها كما هي مع وضع شرح هامشي لها يمكن القارئ الأجنبي من فهم معناها لأن غياب ما يقابل هذه المفردة أمر مسلم به ولا سبيل إلى ترجمتها سوى بالاعتماد على هذه الطريقة (Boloukat & Athari Nikazm, 2014)، ويمكن إسقاط هذا المثال على سبيل الاستشهاد على مجمل ما قد يرد في النص القانوني الجزائري من مفردات ذات شحنة ثقافية تميزه دون غيره من النصوص الأخرى مثل: الفاتحة (العقد الشرعي)، الجهاز، الضرة وغيرها من المفردات الأخرى.

ورغم إقرار بعض المنظرين بقدرة مثل هذه الطريقة على تقريب النص الهدف إلى النص المصدر من ناحية المعنى في الأيام الأولى من تاريخ الترجمة إلا أن الأمر مختلف اليوم، فكثير من المترجمين والناشرين لا يحبذون مثل هذا النوع من الترجمة لأسباب عدة (Mohanty, 2005)، نذكر منها: حشو الترجمة بالهوامش والذي لا يعطي نظرة جميلة للمؤلف،

كذلك وضع القارئ في موضع اضطراب في قراءته التي تتخللها مثل هذه الهوامش، فيخلق لديه انقطاع عن القراءة قد يؤدي إلى الملل وترك المؤلف كليا وغيرها من الأسباب الأخرى.

5. خاتمة:

عملية الترجمة داخل الإطار القانوني فعل غاية في الصعوبة كون المترجم في مواجهة دائمة لمجموعة الصعوبات التي تحول دون بلوغ بغيته ألا وهي النقل السليم للنص إلى الضفة الأخرى بأقل النقائص الممكنة، ومع جميع ما يكتنفه عمله من عقبات فإن المترجم ليس في غنى عن معرفة أهم الصعوبات التي تواجهه أثناء أداء مهمته، فهو بذلك يأخذ تصورا شاملا عن ما ينتظره في مجال عمله، وفي الوقت نفسه يحضر نفسه بالتزود بمختلف الاستراتيجيات المتاحة في ميدان الترجمة وكذا المناهج الترجمية التي وضعها أهل الاختصاص لتجاوز مختلف العقبات التي تقف في طريقه. وهذا المقال ما هو سوى مساهمة بسيطة تفتح آفاق أعمال مستقبلية تعنى بهذا الموضوع وتعود بالفائدة على دارسي الترجمة والمترجمين القانونيين على حد السواء.

6. المراجع:

Ballard, Michel, (coord.). (2006). La traduction entre enrichissement et intégrité in La traduction - contact de langues et de cultures, Artois Presse Université.

Bandia, Paul F. (1993). Translation as Culture Transfer: Evidence from African Creative Writing", TTR : Traduction, Terminologie, Rédaction, vol. 6, n° 2.

Bassnett, Susan. (1980/ 1991). Translation Studies, London and New York: Routledge.

Boloukat, Mina. & Athari Nikazm, Marzieh. (2014). Traduire les éléments culturels du persan en français, Atelier de TraductionNuméro 21,Editura Universităţii, Suceava.

Brisset, Annie. (1998). L'identité culturelle de la traduction , Palimpsestesno 11, Traduire la Culture. Paris, Presses de la Sorbonne nouvelle.

Cao, D. (2007). Translating Law, Multilingual Matters, Topics in Translation, Clevedon.

Chabrolle-Cerretini, Anne-Marie. (2007). La Vision du Monde de WilhelmVon Humboldt. Histoire d'un Concept Linguistique. Lyon, ENS Editions.

Colson, Jacques. (1993). Les instruments de la docilité, in Le traducteur et ses

instruments, Palimpsestes, Presses de la Sorbonne Nouvelle.

Communication (sans titre) portant sur les caractéristiques et les enjeux de la traduction juridique et sur les moyens de l'enseigner de façon idéale. Cette communication a été prononcée par Sparer en mars 1999 auprès du Département de Langues, linguistique et traduction de l'Université Laval.

David, René, (1996). Les Grands Systèmes du Droit Contemporain, Paris, Dalloz, 1996.

De Groot, Gérard-René. (1987). La Traduction Juridique : The Point of View of

a Comparative Lawyer , Les Cahiers de Droit, vol. 28, no 4, décembre 1987.

Didier, Emmanuel. (1990). Langues et langages du droit. Étude Comparative des Modes d'Expression de la Common Law et du Droit Civil, en Français et en Anglais. Montréal: Wilson & Lafleur.

Durdureanu, Ioana Irina. (2010). La traduction – voie vers un autre monde, Atelier de Traduction, Numéro 14, Editura Universităţii, Suceava.

Dzierżanowska, Halina. (1990). (Tłumaczenie tekstów nieliterackich) Traduction de textes non littéraires.Varsovie: Éditeur scientifique national PWN.

European Commission. (2012). Studies on translation and multilingualism. Language and translation in International law and European law, Publications Office of the European Union, Luxembourg.

Gémar, Jean-Claude. (1979) La traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques. Meta : Journal des Traducteurs / Meta: Translators' Journal, vol. 24, n°1.

---. (1980). Le traducteur et la documentation juridique, Meta : Journal des Traducteurs / Meta: Translators' Journal, vol. 25, n° 1.

---.(2016). Langages du droit et styles en traduction : Common Law vs. Droit civil : An Odd Couple ?, 9 J. Civ. L. Stud., Available at: http://digitalcommons.law.lsu.edu/jcls/vol9/iss1/7Gémar, Jean-Claude et Thuy, Vo Ho, (1990) Difficultés du langage du droit au Canada, Cowansville (Québec.), Les éditions Yvon Blais.

Levi, Judith N. (1995). What is Meaning in a Legal Text? : A First Dialogue for Law and Linguistics, Washington University Law Quarterly.

Levi, Judith N. and Graffan Walker Anne. (1990). Language in the Judicial Process.

Mohanty, Niranjan. (2005). The Limits of Creativity and the Translator's Responsibility, Translation TodayVol. 2 No. 2 Oct. 2005.

Nida, Eugene A., Taber, Charles R. (1969). The Theory and Practice of Translation.Leiden: E. J. Brill.

Reed, David. (1979). Problèmes de la traduction juridique au Québec, Meta : Journal des Traducteurs / Meta: Translators' Journal, vol. 24, n° 1.

Rosenne, Shabtai. (1983). The meaning of "Authentic Text" in Modern Treaty Law, R. Bernhardt, W.K. Geck, G. Jaenicke, H. Steinberger (eds.)b Festschrift fur Herrmann Mosler, Berlin/Heidelberg/New York, Springer.

Sarcevic S. (1997). New Approach to Legal Translation, Kluver Law International, London.

---. (2000). Legal Translation and Translation Theory: a Receiver-Oriented Approach, Legal Translation: History, Theory/ies and Practice. International Colloquium University of Geneva, February 17-19, Berne.

Snell-Hornby, M. (1988). Translation Studies: An Integrated Approach. Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins.

Solan, Lawrence M. (1993). The Language of Judges, University of Chicago Press.